

جنبلاط سلّم ماكرون ورقة "التقدمي" الاصلاحية... أفكار واقتراحات لانقاذ لبنان

سلّم اليوم رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط الى الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون، في قصر الصنوبر، ورقة اصلاحية من اعداد "التقدمي" والتي تأتي بعد انطلاق مسار تشكيل الحكومة على اثر تكليف السفير مصطفى أديب بمهمة التأليف، واتجاه الأنظار الى مرحلة العمل في عملية الاصلاح التي يجب أن تبدأ دون ابطاء فور انجاز التشكيل.

وتأتي هذه الخطوة انطلاقاً من الدور الذي لعبه "التقدمي" طوال مسيرته، لا سيما في السنوات الأخيرة حيث كان سباقاً في صرخاته التحذيرية المتكررة، بعدما رأى الانهيار بات حتمياً جراء النهج القائم في الحكم، وقام بتحضير هذه الورقة الاصلاحية لتشمل كل الخطط التي سبق وقدمها على طاولة حوار بعثا والتي بادر من خلالها على طاولة الحكومات الأخيرة، مقدماً نظراته الاصلاحية لانتشال لبنان من أزمتته ووضع حد للانهيار.

الورقة يضعها "التقدمي" في عهدة الحكومة الجديدة، كما في عهدة كل القوى السياسية والكتل النيابية والأحزاب والمجتمع المدني.

"الأنباء" تنشر ورقة "التقدمي" الاصلاحية، واليكم أبرز بنودها:

مقدمة

تتعرّض المقاربات التقليدية امام مواجهة الأزمة الحادة التي يتخبط بها لبنان فتعجز المعالجات القائمة على وصفات نقدية ومالية واقتصادية تقنية امام جدار الحسابات السياسية. توالى الخطط مُجمعةً على الإصلاح كمدخل الزامي لإدراك الحل و لاستعادة الثقة.

فهل يمكن للإصلاح المنشود ان يبصر النور في ظل استباحة قطاع الكهرباء و المعابر الشرعية و غير الشرعية وغيرها من مرافق الدولة وقطاعاتها والتي تفاقم خسائر الخزينة، كل ذلك يحدث فيما تتعرّض عملية الإصلاح الجدي في ظل نظام سياسي تستحيل معه المحاسبة الفعلية بوجود المحميات الطائفية والحزبية.

لذلك يعود الحزب ليعرض اهم عناوين الإصلاح الهيكلي السياسي والإقتصادي الذي يحتاجه لبنان للخروج من أزمتة التي لاسابق لها منذ تأسيس دولة لبنان الكبير.

أولاً:

- تشكيل حكومة مستقلة يركز برنامجها على نقطتين أساسيتين، الإصلاحات وإجراء انتخابات نيابية مبكرة وفق قانون جديد لا طائفي.

في موضوع الانتخابات المبكرة:

- تغيير قانون الإنتخابات الحالي الذي يتعارض مع تطلعات الشباب اللبناني ويعيق عملية الإصلاح الحقيقي.
- إقرار قانون للإنتخابات خارج القيد الطائفي.
- إنشاء مجلس شيوخ يحفظ حقوق الأقليات وفق ما نص عليه إتفاق الطائف.

ثانياً:

وقف الهدر و ترشيد النفقات العامة

- اصلاح جذري لقطاع الكهرباء وصولاً لوقف تمويل العجز.
- اقفال المعابر غير الشرعية و منع التهريب.
- منع التهرب الجمركي و ضبط التهرب الضريبي.

اصلاح قطاع الكهرباء

- العمل السريع على ضبط الهدر التقني و غير التقني.
- وضع القوانين و الأنظمة الراعية لقطاع الكهرباء قيد التطبيق السريع، سيما انشاء الهيئة المنظمة لقطاع الكهرباء.
- انشاء "الشركة الوطنية للكهرباء" كشركة مساهمة تدرج أسهمها لاحقاً للاكتتاب العام و التداول في سوق البورصة.
- مساهمة "مؤسسة كهرباء لبنان" بأصولها في "الشركة الوطنية للكهرباء".
- دعوة المستثمرين اللبنانيين للمساهمة في "الشركة الوطنية للكهرباء" على ان تطبق كافة المعايير الدولية الضامنة للالتزام والثقة والشفافية. مع تشجيع نقابات المهن الحرة للمساهمة في هذا الاستثمار من خلال صناديقها.

تعزيز و تطوير القطاع الصحي

تعزيز و تطوير القطاع الصحي مع إيلاء المستشفيات الحكومية الاولوية لمواجهة جائحة كورونا و التحديات الصحية الأخرى.

تعزيز و تطوير القطاع التربوي

- تهيئة الأرضية الصالحة للتعليم عن بعد بسبب الكورونا مع ضرورة تأمين الانترنت السريع والمجاني وتدريب المعلمين وضمان الوصول إلى كل الطلاب لاسيما في الأرياف البعيدة.

- تحديث المناهج التربوية.
- مساعدة المدارس الخاصة بما يخفف الأعباء المالية عن أولياء التلامذة ويؤمن استمرار دفع رواتب المعلمين.
- دعم المعاهد والمدارس المهنية الصناعية الرسمية و تحسين جودة التعليم و التدريب المهني والسعي إلى تحقيق المزيد من الفاعلية عبر تطوير العلاقات بين المدارس وقطاع العمال.
- رفع اليد السياسية عن الجامعة اللبنانية و استعادة استقلاليتها.
- اعداد رؤية جديدة للتعليم العالي تعيد هيكلة الجامعات واختصاصاتها بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل.

اصلاح قطاع الاتصالات

- إدارة قطاع الخلوي بشكل مباشر من قبل الوزارة.
- تفعيل الهيئة المنظمة للاتصالات.

إصلاح القطاع العام

- الغاء المؤسسات العامة و المجالس و الصناديق غير المجدية كمؤسسة "اليسار" و صندوق المهجرين و المؤسسة العامة للأسواق الاستهلاكية، ومؤسسة "ليبونور" والمؤسسة العامة للزراعات البديلة، والمؤسسة العامة للزيتون وزيت الزيتون، والمؤسسة العامة لتمويل الدورات الرياضية الكبرى وغيرها و دمج ما يتبقى.
- وضع دراسة وصفية شاملة للعاملين في القطاع العام تحدد على أساسها الحاجات على المديين القصير والمتوسط و معالجة الفائض الوظيفي.
- تطوير الحكومة الالكترونية بوتيرة أسرع لتضييق نطاق الفساد في الإدارة.
- إخضاع جميع المؤسسات العامة للرقابة المسبقة في ديوان المحاسبة و إخضاع تلزماتها الى إدارة المناقصات.
- إجراء تقييم و مسح كامل لممتلكات و موجودات الدولة و وضع خطة للاستفادة منها.
- حصر كل أنواع التوظيف على اختلافها بمجلس الخدمة المدنية.

اصلاح النظام الضريبي

1. في الإصلاحات الضريبية

- استحداث الضريبة الموحدة على كافة المداخل مع المعدلات التصاعدية من ضمنها الفوائد على الايداعات المصرفية مع إعفاء العائلات ذات الدخل المتدني من ضريبة الدخل.
- خفض الضرائب غير المباشرة و الضرائب على الإستهلاك.
- الغاء الإعفاءات الضريبية.

2. في الضرائب التي يجب تطبيقها و تفعيلها سريعاً

- فرض ضريبة على الثروة.

- العمل على وضع و استيفاء بدلات اشغال الأملاك العامة البحرية و النهرية مع إعادة النظر بالنسب المئوية المفروضة وبالتخمينات.
- فرض ضريبة مرتفعة على كافة النشاطات الملوثة للبيئة.
- فرض ضريبة على الأملاك غير المستثمرة.
- فرض ضريبة على الهيئات الدينية و المؤسسات الوقفية.

الإصلاحات القانونية

اهم الإصلاحات الفورية يمكن ايجازها بالتالي:

- استقلالية السلطة القضائية.
- قانون الشراء العام.
- تطبيق القوانين المصرفية و النقدية و التي تتيح لمصرف لبنان إعادة هيكلة القطاع المصرفي.
- تشكيل الهيئات النازمة و مجالس الإدارة للقطاعات عملاً بالقوانين النافذة.
- قانون يلزم الأحزاب و الجمعيات و الهيئات على اختلافها بالتصريح عن المساعدات و الأموال الموهوبة.
- التطبيق الفوري لقانون الاثراء غير المشروع 1999/154 و لقانون مكافحة تبييض الأموال 2001/318 و تعديلاته بما يتضمن آلية واضحة لتحديد الأموال المنهوبة.
- قانون الايجار التملكي.
- قانون لاختيار المرشحين من كافة الفئات للمراكز الشاغرة من خلال مشاركة فاعلة للهيئات الرقابية المعنية.
- اعتماد تشريعات سريعة تسمح لقيادة الجيش باستثمار كافة الأصول العائدة للمؤسسة العسكرية على نحو يوفر لها إيرادات مستدامة.

تصحيح السياسة النقدية

التعاون التام مع صندوق النقد الدولي للتوصل الى ما يلي:

- التأكيد على حماية كافة الودائع المصرفية و عدم المس بها كحق أساسي كرسه الدستور اللبناني.
- ضرورة احترام القوانين المصرفية و النقدية و الاتاحة لمصرف لبنان تطبيقها.
- تخفيض الفائدة على الودائع و القروض المصرفية القائمة.

تحفيز القطاعات الإنتاجية

- وضع مخطط توجيهي لكافة القطاعات الفرعية لقطاعات الصناعة و الزراعة و تكنولوجيا المعرفة مع تحديد للاولويات.
- العمل السريع على وضع خطة حمائية جمركية و إعادة النظر بالاتفاقيات الجمركية القائمة بهدف حماية المنتجات الوطنية.
- اعفاء العاملين في القطاعات الإنتاجية من كافة انواع الضرائب و الرسوم لمدة تصل الى عشر سنوات.

- تطبيق الاعفاء الكلي او الجزئي من كافة الرسوم و الضرائب على استيراد المواد الأولية المطلوبة للقطاعات الإنتاجية.
- تفعيل آلية "الشباك الموحد" لتسهيل عمل المستثمرين.
- دعم القروض الصناعية والسياحية والزراعية عبر اعادة احياء المصرف الصناعي والسياحي والزراعي.
- تعزيز العمل على تقديم رديات للصناعيين مقابل التصدير.

إصلاح أنظمة التقاعد والتقديمات

- إقرار نظام تقاعدي عصري موحد وتوحيد المؤسسات والصناديق الضامنة في القطاع العام.
- حفظ و ضمان مستحقات المنتسبين للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- إقرار نظام التغطية الصحية الشاملة لجميع اللبنانيين.
- تطبيق قانون الدفاع فيما خص التدابير الإستثنائية.
- الغاء مخصصات الرؤساء و النواب السابقين.

الفقر و البطالة و شبكة الأمان الاجتماعي

- زيادة الانفاق المخصص للصحة و التعليم مع تطوير برنامج سريع للتغطية الصحية الشاملة لمن هم تحت خط الفقر.
- عدم المس بودائع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و دفع المتأخرات المتركمة على الدولة.
- تطوير البرنامج الوطني لاستهداف الفقر و الحد منه لجعله اكثر استدامة.
- تخصيص جزء أساسي من المبالغ التي سوف يتم توفيرها نتيجة الإصلاح و ضبط الهدر و التهريب لإنشاء "منحة بطالة" لدعم الشباب.